

«الأزمة المالية العالمية» الراهنة تحليل عيّنة دراسات أعداد مجلة «بحوث اقتصادية عربية» ما بين ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠

نور الدين جوادي^(*)

رئيس قسم العلوم الاقتصادية،
المركز الجامعي في الوادي – الجزائر.

عقبة عبد اللاوي^(***)

مدير الدراسات للتدرّج لمعهد العلوم الاقتصادية،
المركز الجامعي في الوادي – الجزائر.

مقدمة

تتناول هذه الدراسة^(١) بالتحليل حزمة الدراسات الاقتصادية التي نشرت على صفحات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية هذه، التي عكف معدّها على دراسة موضوعة «الأزمة المالية العالمية» الراهنة، في الفترة ما بين صيف العام ٢٠٠٧، بدايات تشكّل أشراف وإرهاصات الأزمة الراهنة، إلى غاية نهايات العام ٢٠١٠، نهاية العقد الأول من الألفية الراهنة، وفق منهج وصفي وتحليلي، محاولين من خلاله تقييم تلك «العينة» من الجهد العلمي المعرفي الاقتصادي العربي الذي أخذ على عاتقه تفسير وتشرّيح موضوعة «الأزمة

djouadidz@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

okbabde@gmail.com.

(**) البريد الإلكتروني:

(١) هنا قد لا نستطيع تجاوز الإشارة إلى أن فكرة هذه الدراسة مستوحاة من العمل العلمي المميّز الذي أجراه كلّ من د. أحمد بلوافي وزميله د. عبد الرزاق بلعباس (الباحثين في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز/ العربية السعودية)، اللذين قاما بتحليل مجموعة من البحوث التي تناولت «الأزمة المالية العالمية» الراهنة من منظور «الاقتصاد الإسلامي»، انظر: أحمد بلوافي وعبد الرزاق بلعباس، «معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية»، ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية- الأردن، بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي في عمّان، في ١ و ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، ولقد كان لنا عظيم الشرف بأن التقينا بهما في المؤتمر نفسه.

المالية العالمية» الراهنة، وتبيان مضامينها وارتداداتها العلمية والعملية.

كل ذلك تحت سقف نمط «النقد الإغنائي» (وليس النقد الإلغائي)، وبمرتجى تمحيص نوعية تلك المساهمات العلمية، وقياس مدى جودتها ونسب القيم العلمية والمعرفية المضافة التي قدمها أولئك الباحثون، وقدمتها المجلة في خدمة الفكر الاقتصادي، وصنّاع السياسات الاقتصادية العالمية والعربية.

تتمحور إشكالية هذه الورقة أساساً حول: هل قدمت تلك المعالجات تشخيصاً دقيقاً ومحددًا لأسباب الأزمة وطرق علاجها؟ وهل كانت تلك المساهمات على دراية بما هو سائد في الأدبيات التقليدية من نظريات أو فرضيات لدراسة الأزمات، لتتسنى الاستفادة من أدوات التحليل المناسبة التي تساهم في فهم طبيعة النظام، وطريقة تفكير المنظرين له، والممارسين لآلياته وتطبيقاته؟ وهل استفاد المعالجون من أطروحات بعضهم لتلافي التكرار وتقديم الجديد في الطرح والعرض؟^(٢).

● مدخل

هزّ صيف العام ٢٠٠٧، الاقتصاد العالمي، وفي عمقه اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، أزمة مالية خانقة يعتبرها الكثير الأسوأ منذ أزمة ثلاثينيات القرن الماضي^(٣). وقد بدأت إرهاباتها كشرخ ضمن قطاع العقارات الأمريكي، تحديداً منه فرع الائتمان في «قروض الرهن العقاري» المتعلقة بالشراء المُقسَّط للمساكن، ومن ثم تصاعدت مدياتها، ملقياً بظلالها على أسواق المال والبورصات. ونحن ما نزال مذكّاء، وإلى حدّ الساعة، نناضل من أجل عدم تفاقمها إلى مستوى «أزمة اقتصادية عالمية» قد تعكر بشدة، وبشكل مزمن، مسارات نمو الاقتصاد الحقيقي الأمريكي والعالمي المتعثرين أصلاً منذ عقود^(٤).

نظرياً، تاريخياً، وبين مناقشة الأسباب والمرجعيات، الجدل حول الحلول والبدائل، وقبل كل ذلك التساؤل عن المفهوم والنشأة، الأزمة الراهنة وبقدر تعقدها ذلك، بقدر ما أسيل حولها من حبر، بقدر ما هي جدّ معقّدة في عمقها، تداخلت ضمنها وبشدة حزم لامتناهية من الأحداث التاريخية، الوقائع والمقترحات الاقتصادية، الخلفيات والرؤى السياسية، والآثار والمخاوف الاجتماعية... إلخ، ناهيك عن كونها أزمة أصول مالية رديئة تم الاكتتاب بها وضوّنتها مؤسسات مالية أمريكية جدّ ضخمة، وتم تداولها ضمن سوق للأوراق المالية ليست

(٢) المصدر نفسه، ص ٣.

(٣) وقد صرّح بذلك صراحةً دومينيك سترأوس - كان، مدير «صندوق النقد الدولي» السابق في خطابه أمام «مجلس محافظي الصندوق»، انظر: النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨). < http://www.imf.org >

(٤) نور الدين جوادى، «مقاربة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية»، ورقة قدّمت إلى: الملتقى الدولي الثاني حول «متطلبات التنمية أعقاب إفراغات الأزمة المالية العالمية»، جامعة بشار، الجزائر، ٢٨-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ص ١.

أمريكية بقدر ما تكتسبه صبغة أكثر من عالمية، تقدر قيمتها السوقية بأرقام فلكية، ويبلغ حجم التداول اليومي فيها أكثر مما يمكن تصوّره بين مستثمرين ينتسبون إلى أكثر من جنسية اقتصادية، جغرافية، عرقية، طائفية ودينية... إلخ^(٥).

كل ذلك، قد لا يذكر أمام مفارقات الجغرافيا الاقتصادية التي تضمّنتها الأزمة من خلال إشكالية الامتداد الأفقي والعمودي التي رافقتها، ووفق أكثر من بعد: بين الشعب في الأسباب، الامتداد بالأثر والانعكاسات، والتوسع عالمياً في طرح الحل، بين من يرتقب، يقترح وينظر إلى البديل على أنقاض «الرأسمالية الليبرالية الراهنة» التي يرى أنها تحتضر لتزول، وبين من يحاول التبرير بأنها - أي الأزمة الحالية - تنتمي إلى الرأسمالية، وما هي إلا اختلالات صحية تفرضها الجدلية التاريخية بقُدرة الليبرالية الراهنة تجاوزها وتجديد نفسها^(٦) لترتقي إلى مستوى نظام أكثر تماسكاً^(٧).

هذا التعقّد الشديد الذي تتسم به «الأزمة المالية العالمية» الراهنة، أثار هيجاناً معرفياً وازدحاماً علمياً واسعاً النطاق على مستويي التنظير والتنظيم لها^(٨). لكن الملاحظ، على مستوى باحثي دول المنطقة العربية وللأسف، كما كتب د. محمد سمير مصطفى^(٩)، أن كل تلك المساهمات (ولا سيما منها ما وصل إلى مجلة بحوث عربية اقتصادية باعتباره رئيس تحريرها)، لم تتجاوز خط التشخيص والتسيّب واجترار المخرجات نفسها، من دون إسهام حقيقي بمساهمات تليق بالأزمة: من حيث الأثر والفكك من طوقها، خاصة في ما تعلق بالاقتصادات النامية. وعلى الرغم - كما قال أيضاً - من تريليونات الدولارات الأمريكية التي ضُخّت من قبل الجميع لتطويق الأزمة وسد معابر تفاقمها، بقي الفكر الاقتصادي، وعلم إدارة الأزمات على تخوم الأزمة غير قادرين على الانقراض على مسباتها واستئصال ما أفرزته من أضرار. إذاً، ورم الأزمة يتفاقم باطراد، وتنبؤات عرّافي الرأسمالية - كما كتب د. محمد مصطفى^(١٠) كذلك - لم تصدق، وما زال الاقتصاد العالمي بعيداً عن التعافي أيّاً كانت مسافة البعد عن الشفاء. وما زالت الدول النامية تعاني أوزار ما ليست فيه ولكنها منه (أي الاقتصاد العالمي: فهي ليست فيه لأنها مهمّشة على كافة المستويات الاقتصادية

(٥) نور الدين جوادى، «الأزمة المالية العالمية: مقارنة نظرية»، «حوليات بشار (جامعة بشار - الجزائر)»، العدد ٨ (٢٠١٠)، ص ١٨٨.

(٦) هذه الفكرة مستوحاة من كتاب: فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة؛ ١٤٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠).

(٧) جوادى، المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٨) يُقصد بـ «التنظير»، وضع النظريات، أمّا «التنظيم» فهو تخطيط السياسة الاقتصادية. وفكرة استعمال المفردتين مستوحاة من: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية: بين التنظير والتنظيم، ط ٢ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣).

(٩) محمد سمير مصطفى، «افتتاحية»، بحوث اقتصادية عربية، السنة ١٧، العدد ٥١ (صيف ٢٠١٠)، ص ٦، (بتصرف).

(١٠) المصدر نفسه.

والسياسية والتنموية... إلخ. وهي منه لأنها تنتمي إليه جغرافياً، وتعاني رغماً عنها هزّاته وأزماته ومشاكله الاقتصادية والسياسية... إلخ أكثر من غيرها).

سوف نحاول ضمن هذه المساهمة، تجاوز خط الاجترار المعرفي والتشخيص الوصفي العقيم قدر الإمكان، وسلوك منحى آخر عبر إلقاء نظرة علمية تحليلية (ولم لا تكون نقدية؟) على حزمة الدراسات التي نشرت في مجلة بحوث اقتصادية عربية هذه، حول «الأزمة المالية العالمية» الراهنة، والوقوف عند بعض السمات العامة التي اتسمت بها تلك المعالجات والقراءات والتحليلات، ذلك من خلال دراسة مصممة من ستة عناصر أساس:

أولاً: تحليل قاعدة بيانات عيّنة الدراسة

ما بين صيف العام ٢٠٠٧، بدايات تشكّل أشرطة «الأزمة المالية العالمية» الراهنة، حتى نهايات العام ٢٠١٠، نشرت مجلة بحوث اقتصادية عربية حوالي عشر دراسات تناولت الجوانب المختلفة لـ «الأزمة المالية العالمية» الراهنة، تنوّعت عناوينها (وليس مضمونها) ما بين الطرح المفاهيمي العام وتاريخ تكوّنها، وتداعياتها على المصارف التجارية الإسلامية، وآثارها في بعض البلدان العربية وغير قليل من القطاعات الاقتصادية منها: كالصادرات، وقضايا كمثل الأمن الغذائي... إلخ. كما توزّعت تلك الدراسات جغرافياً من حيث معدّيها على أربعة بلدان عربية، هي: الجزائر (الدولة الأكثر نصيباً)، والمغرب، وسورية، ولبنان. والجدول الرقم (١) يتضمن حصراً لتلك الدراسات (عنوانها، اسم معدّها، جنسية كاتبها، ورقم العدد الذي صدرت فيه).

الجدول الرقم (١)

عناوين الدراسات والأعداد التي نشرت فيها ما بين العامين ٢٠٠٧ و ٢٠١٠

العدد	الجنسية	اسم الباحث	عنوان الدراسة	
٢٠٠٧	/	/	/	/
٢٠٠٨	/	/	/	/
٤٦ (ربيع ٢٠٠٩)	الجزائر	عبد المجيد قدي	الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية	١
٤٧ (صيف ٢٠٠٩)	سورية	منير الحمش	السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية	٢
	لبنان	بطرس لبكي	الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان	٣
٤٨-٤٩ (خريف ٢٠٠٩) و(شأن ٢٠١٠)	الجزائر	مراد علة	الأزمة المالية العالمية: تأمل ومراجعة	٤
	الجزائر	شريط عابد	معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي	٥
	مصر	حسين الأسرج	تأثير الأزمة المالية في الصادرات المصرية	٦
	الجزائر	أحمد عامر	تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع في الجزائر	٧
٥١ (صيف ٢٠١٠)	الجزائر	نبيل بوفليح	دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة العالمية	٨
	الجزائر	مصطفى العرابي	تداعيات الأزمة المالية على المصارف الإسلامية	٩
٥٢ (خريف ٢٠١٠)	المغرب	بدیعة لشهب	الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز	١٠

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى أعداد مجلة بحوث عربية اقتصادية.

انطلاقاً من الجدول الرقم (١)، ومن خلال قراءة معمّقة في مجمل تلك الدراسات، يمكن القول، بشكل عام، إن البحوث السابقة انتابتها جملة من عدة ملاحظات، أهمها:

١ - الفجوة الزمنية

الملاحظ أن هناك «فجوة زمنية» ممتدة على طول ما يقارب سنتين بين ظهور «الأزمة المالية العالمية» الراهنة وبدايات نشر المجلة لدراسات حولها. فأشراط الأزمة تجلّت صيف العام ٢٠٠٧، في حين لم تبدأ المجلة بنشر الدراسات حولها إلا في ربيع العام ٢٠٠٩. وهي «الفجوة الزمنية المعرفية» التي يمكن من خلالها استنتاج الكثير حول وضع البحث العلمي في البلدان العربية، وهي استنتاجات ليست بجديدة، باعتبار أن الباحثين العرب تجشم على أقلامهم حالة مزمنة من التأخر المعرفي في معالجة الظواهر المستجدة، كما أن غياب المبادرة سمة مركزية يمتازون بها.

٢ - تهميش التحليل الإحصائي والنمذجة الرياضية

الملموس أن هناك غياباً شبه تام للتحليل الإحصائي والنمذجة الرياضية لتداعيات «الأزمة المالية العالمية» وآثارها وارتداداتها... إلخ، بل يمكن القول إن هناك تهميشاً مجحفاً للبيانات الرقمية والإحصاءات ضمن مجمل الدراسات.

الجدول الرقم (٢)

التحليل الكمي ونسبه في الدراسات

رقم الدراسة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
نسبة التحليل الكمي (*)	١٠	٠	١٩,٢	٣,٨	١٣,٣	٠	٧,٧	٢٥	٥,٦	٠

(*) النسبة محسوبة بحسب عدد الإحصاءات والجداول والأشكال البيانية بالنسبة إلى عدد صفحات كل دراسة على حدة.

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازاً على معلومات الدراسات.

لقد طغى على غالبية الدراسات العشر الطرح الفكري الصرف، وغابت عنها البيانات الإحصائية بشكل شبه تام؛ فلم تعط الأرقام حقها في استحضارها كحجج مساندة أو كإضافات ميسرة قد تلين مواقع التعقّد في الطرح، كما استبعدت تلك البيانات الرقمية بعفوية حادة تثير في الذهن الكثير من التساؤلات، باعتبار أن دراسات اقتصادية بهذا العمق لظاهرة بهذه الأهمية، ومن دون حجة بيانات إحصائية، قد تقترب من النشر المعرفي أكثر منه من العمل العلمي، وهو وضع جدّ معيب من الناحية الاقتصادية والمنهجية العلمية^(١١).

(١١) نور الدين جوادى، «قراءة نقدية في أطروحة «القطع والتقاطع» للدكتور أمير السعد، «المستقبل العربي»، السنة ٣١، العدد ٣٥٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)، ص ٤٠ (بتصرف).

وحتى الكمّ القليل من الأرقام المذكورة في غالبية دراسات العينة يفتقر إلى المصدقية والمرجعية العلمية، باعتبار أن مصادرها، وإن قيّمت من الناحية المنهجية، اقتربت من الرفض أكثر من القبول اقتصادياً. فعلى سبيل المثال: استُعمل في الدراسة الرقم (٤) التي تأملت في «الأزمة المالية العالمية» وراجعتها، ٢٠ مرجعاً، أكثر من ١٧ منها عبارة عن مقالات صحفية من جرائد يومية غير محكمة، ومقالات وردت على مواقع إنترنت، إن لم تكن إعلامية فهي تفتقر إلى الكثير من المصدقية في مضامين ما يكتب فيها، في حين تم استعمالها من قبل باحث متخصص لوضع دراسة للتأمل ومراجعة ظاهرة بذلك العمق من التخصص، وهي: «الأزمة المالية العالمية» الراهنة.

كذلك، الدراسة الرقم (١)، الموسومة بعنوان: «الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية»، التي شغلت أكثر من ٢٠ صفحة، لم يرد فيها سوى جدول إحصائي واحد مصدره إعلامي (وليس مؤسسة متخصصة). والأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة إلى الدراسة الرقم (٢) التي برغم أنها موسومة بعنوان: «السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية»، إلا أنها قاربت من كونها مقالاً أدبياً أكثر منها دراسة اقتصادية، فالأرقام فيها معدومة الحضور، ومهمشة ضمن التحليل. فهي - أي الدراسة - وبالرغم من أنها قد غطت حوالى ٢٦ صفحة، لم تتضمن، ولا حتى جدول إحصاءات واحداً، برغم أن عنوانها يوحي بأنها دراسة إحصائية مشبعة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية (التضخم، والركود، والبطالة، وسعر الفائدة... الخ).

٣ - الانحراف عن صلب الموضوع والإسراف في التطرق إلى الأبيديتات

بالرغم من أن المجلة متخصصة بـ «البحوث الاقتصادية العربية»، وأن الفئة المؤهل لها نشر دراسات على صفحاتها هي فئة المتخصصين، إلا أن السمة الغالبة على غالبية الدراسات المنشورة حول «الأزمة المالية العالمية» الراهنة هي: وجود حالة مستقرة ومتكررة من حياد وانحراف عن «صلب الموضوع» المعلن في عناوينها أو المذكور في إشكالياتها. فباستثناء الدراسات الوصفية (الأرقام: ١، ٤، و ١٠)، فقد غلب على البقية الإسراف في التطرق إلى التعريفات والأبيديتات المتعلقة بالأزمة، التي تجاوز معدل حضورها نسب التطرق إلى الفكرة الأساسية المفروض التعمق فيها.

الجدول الرقم (٣)

عدد الصفحات التي تضمنت معالجة لصلب الموضوع من إجمالي عدد الصفحات

رقم الدراسة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
عدد صفحات الدراسة	٢٢	٢٦	٢٨	٢٧	١٦	١٩	١٤	١٣	٢٠	٣٠
عدد صفحات «صلب الموضوع» ^(*) بالتقريب	١٣	٠٣	١٣	٢٦	٠٢	١١	٠٤	٠٢	١٥	٢٨

(*) تمّ اعتماد مؤشر «صلب الموضوع» استناداً إلى عنوان الدراسة والإشكالية الأساسية المطروحة. المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازاً على معلومات الدراسات.

فمثلاً، وبقراءة الدراسة الرقم (٢)، التي كان من المفترض بها معالجة وضع السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة بشكل مفصّل، تم التركيز فيها على طرح بعض الملاحظات الشخصية القومية والثقافية والأخلاقية والآراء الذاتية، وتناسي الموضوع الأساسية، وهي «السياسات الكلية» التي لم ترد سوى في ما لا يتجاوز ٣ صفحات من أصل ٢٦.

وفي ما تعلق بالدراسة الرقم (٥)، وبالرغم من أن عنوانها جدّ دقيق ومتخصّص، إلا أن مضمونها هو العكس تماماً، حتى إنه تضمّن عناصر تخالف أصل العنوان، فبدل دراسة أثر «معدل الفائدة» في دورية الأزمات في «الاقتصاد الرأسمالي»، أسرف في التطرق إلى تعريف الأزمات المالية والاقتصادية وتاريخها بطريقة جدّ مخلّة، حتى إنها تضمّن جدولاً تاريخياً وصفيّاً تربيع على مساحة حوالى ٣ صفحات (ومصدره العلمي غير موثوق، ولا معتمد علمياً)، في حين لم يتم التطرق إلى صلب الموضوع سوى في ما لا يتجاوز صفحتين (الجدول يحتل ٣ صفحات، وصلب الموضوع صفحتين!؟).

الحال نفسها بالنسبة إلى الدراسة الرقم (٧)، التي تناولت موضوع تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، فغلب عليها الطرح العام، ولم تذكر كلمة «الجزائر» سوى في بعض المواضع التي أفحمت فيها قسراً لتغيير معنى الفقرات؛ فمن أصل ١٣ صفحة لم يتم التطرق إلى تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، سوى في ما لا يتجاوز الصفحة الواحدة (بعد تنقية الجمل الثرية الزائدة).

كذلك، بالنسبة إلى الدراسة الرقم (٨) التي حملت عنوان: دور «صناديق الثروة السيادية» في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إذ لم يتم التطرق إلى دور تلك الصناديق في معالجة «الأزمة المالية العالمية» الراهنة، إلا في ما لا يتجاوز ٤ صفحات من أصل ١٤ صفحة.

ثانياً: تحليل بنية «المصادر المعرفية» لدراسات العينة

عديداً، بلغ إجمالي «مصادر المعلومات» التي استند إليها الباحثون في إعداد دراساتهم حول «الأزمة المالية العالمية» الراهنة حدود ١٧٣ مصدرراً. وقد تنوّعت بنسب متباينة بين الكثير من أنواع المراجع: كالكتب، والجرائد، والملتقيات... الخ.

الجدول الرقم (٤)

توزيع مراجع الدراسات بحسب مصدر المعلومة

مصادر المعلومات	العدد	النسبة من إجمالي المراجع (بالمئة)
مصادر	١	٠,٥٨
محاضرات	٣	١,٥٠

يتبع

تابع

١٢,٧٢	٢٢	كتب
١٦,٧٦	٢٩	مجلات
١٧,٣٤	٣٠	جرائد وحصص تلفزيونية
٦,٣٦	١١	ملتقيات
١٢,٧٢	٢٢	تقارير المنظمات الدولية
١٤,٤٥	٢٥	تقارير هيئات حكومية ومراكز دراسات
١٧,٣٤	٣٠	مواقع إلكترونية عامة
١٠٠	١٧٣	المجموع

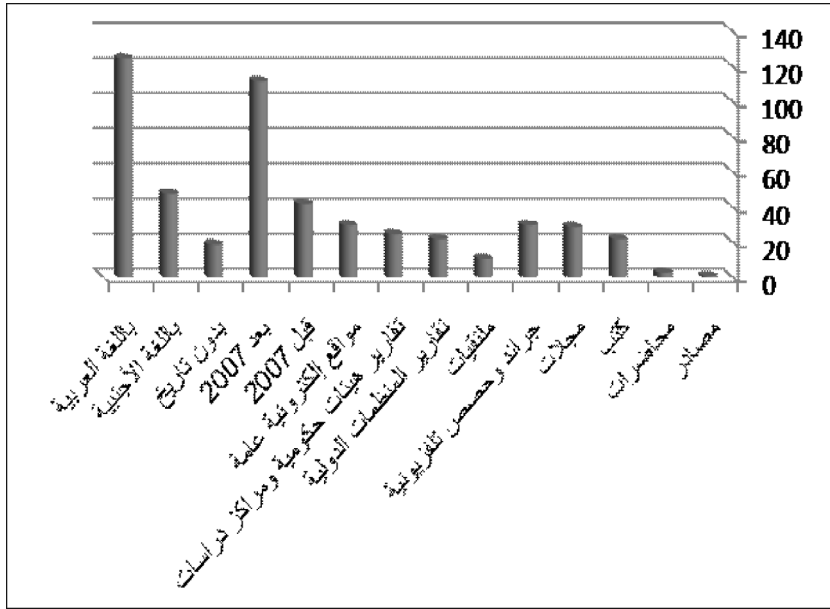
المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازاً على معلومات الدراسات.

وبإلقاء نظرة تحليلية على عمق ذلك «الكم المعرفي» المرتكز عليه للتدليل والمحااجة، وإغناء مضامين ما تم نشره على أعداد صفحات المجلة على ما نحا إليه الباحثون... إلخ، يلاحظ أن هناك «خواءً منهجياً علمياً» حاداً ينخر مجمل المادة العلمية في جلٍّ ما نُشر، باعتبار أن غالبية الباحثين ارتكزوا بشكل مفرط على مصادر معلومات هشة من الناحية العلمية، كالمواقع الإلكترونية العامة، والمقالات غير المتخصصة والمنشورة على جرائد يومية ليست محكمة علمياً، وحصص تلفزيونية لم تخضع للرقابة العلمية والاقتصادية، التي بلغ عددها - أي تلك المصادر الهشة^(١٢) - ٦٠ مصدراً من إجمالي ١٧٣، أي بنسبة ٣٤,٦٨، بل إن هناك من الدراسات ما تجاوزت نسبة تلك «المصادر الهشة» حدود ٩٥ بالمئة من مجمل ما استند إليه الباحث في إعداد دراسته، كالدراسة الرقم (٤) التي استعمل فيها ٢٠ مصدراً، نصفها (١٠ مصادر) عبارة عن آراء شخصية منشورة على جرائد يومية غير محكمة، و٧ مواقع إلكترونية عامة لا أصل علمياً لها، فيما لم يتم استعمال ولا كتاب واحد، باستثناء ورقة علمية قدمت في ملتقى وطني في نهايات العام ٢٠٠٨.

في مقابل ذلك الثلث الهشّ، لم تتجاوز نسبة المقالات العلمية المحكمة وتقارير الهيئات الحكومية ومراكز الدراسات النسبتين ١٦,٧٦ بالمئة و ١٤,٤٥ بالمئة على التوالي.

(١٢) على الرغم من الأهمية البالغة للإنترنت في هذا العصر، على اعتبار أنها وسيلة لعولمة المعرفة، وتضييق الفجوة الزمنية في الحصول على المعلومة من مصادرها الأصلية، إلا أن الارتكاز عليها كمصدر في البحث العلمي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار: تبعية الموقع (الجهة المالكة، مكان الاحتضان، والنطاق، والعنوان)؛ ومؤهلات وخبرة الجهة التي يتبعها؛ وهدف الموقع وعمق محتواه المعرفي؛ وروابط الموقع وعلاقتها بهدف وموضوع الموقع؛ وحدثة وجدّية معلومات الموقع، في حين إن الوسائط السمعية البصرية والحصص المتلفزة والجرائد والمجلات العامة، هي مراجع للاستئناس، فيجب على الباحث الأخذ بعين النظر أن هذه الوسائط لا يُعتمد عليها كلياً في البحث، لكن يُستأنس بها في حال تعذر وجود المعلومة في مصدر علمي رصين (الباحث: عقبة عبد اللاوي).

الشكل الرقم (١) تفصيل مراجع الدراسات بحسب «مصادر المعلومات»



المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازاً على معلومات الدراسات.

وفي ما تعلق بتقارير المنظمات الدولية، فقد أدرجناها منفصلة عن تقارير الهيئات الحكومية ومراكز الدراسات، بمرتجى فحص هذه الخاصية والنظر في مدى استفادة المعالجات من التقارير الصادرة من مؤسسات دولية مهمة، كصندوق النقد الدولي أو مجموعة البنك العالمي وبنك التسويات الدولية، أو بنوك مركزية كالاحتياطي الفدرالي، وبنك إنكلترا وفرنسا، وذلك لما لهذه التقارير والدراسات من أهمية، باستنادها إلى قواعد بيانات وسلسلة معطيات تاريخية ومعاصرة^(١٣)، وهذه الخاصية بلغت في إجمالي الدراسات محل التحليل نسبة ١٢,٧٢ بالمئة، وهو ما قد يُفسر هذا الوضع بحاجز اللغة بالنسبة إلى البعض، أو عامل الانشغالات الكثيرة مع تعدد الفعاليات وتقارب أوقات انعقادها، مما يحرم المُعدّ من الاستفادة من هذا الرصيد المعرفي المهم.

وقد استعمل الباحثون في دراساتهم ٢٢ كتاباً، بنسبة ١٢,٧٢ بالمئة من إجمالي مصادر المعلومات، وكانت أغلب مصادر البحث باللغة العربية التي بلغت نسبة حضورها ٧٢,٢٥ بالمئة. أما عن حداثة المعلومات ومواكبتها لموضوع الدراسة، فأغلب الكتابات في الموضوع كانت بعد العام ٢٠٠٧ (عام بدايات إرهابات الأزمة) بنسبة ٦٤,٧٤ بالمئة، وهو في الأصل

(١٣) بلوافي وبلعباس، «معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية»، ص ٦.

الرأسمالي، إلا أن ذلك يؤشر كذلك إلى قلة الكتب العربية المنشورة حول الموضوعه لقصر المدة الفاصلة، وكذا يؤكد مرةً أخرى مشكل اللغة، على اعتبار أن هناك مجموعة من الكتب التي تطرقت إلى الموضوع باللغة الأجنبية^(١٥).

الجدول الرقم (٦) توزيع مراجع الدراسات بحسب اللغة

النسبة من إجمالي المراجع (بالمئة)	عدد المراجع	اللغة
٢٧,٧٥	٤٨	باللغة الأجنبية
٧٢,٢٥	١٢٥	باللغة العربية
١٠٠	١٧٣	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازاً على معلومات الدراسات.

أما بخصوص متوسط عدد المراجع المرتكز عليها للصفحة الواحدة (وهو مؤشر يبيّن ثراء الدراسة من حيث مصادر المعلومات)، ففي إجمالي الدراسات بلغ نسبة ٠,٧٨ مرجعاً، في حين يُسجل أن بعض الدراسات قد احتوت مرجعاً واحداً، وأخرى لم يرد أي مرجع ضمن طيّات التهميش^(١٦).

كما يُمكن القول إن حداثة المراجع، وعددها في الدراسات المتخصصة، يتطلبان تدقيقاً وعودة إلى المصادر، وقد لا يتسنى تحقيق ذلك لأسباب عديدة، منها قلة التخصص التراكمي في موضوع الأزمات، وحاجز اللغات الأجنبية، وصعوبة الحصول على المراجع عند إعداد البحث، وعدم كفاية الوقت.

ثالثاً: أسباب الأزمة الراهنة في دراسات البحوث الاقتصادية العربية

لاختبار مدى عمق الدراسات التي نشرت في المجلة في تشخيص أسباب «الأزمة المالية العالمية» الراهنة، سوف نقوم باستخراج مجموعة الأسباب التي رصدتها الباحثون وأرجعوا حدوث الأزمة الراهنة إليها، ومن ثم نقوم بمناقشتها. وبشكل عام، الملاحظ من خلال مطالعة تلك الدراسات العشر، أنها اتفقت على أن أهم أسباب «الأزمة المالية» الراهنة يمكن تكثيفها في ما يلي، مع ملاحظة أن تلك الأسباب فيها ما بوّب مباشرة في عنصر بعنوان «أسباب الأزمة»، ومنها ما ذكر ضمناً داخل فقرات من الدراسات.

(١٥) انظر: Thomas Bourke, «Bibliography of the Global Financial Economic Crisis and its Aftermath», *European University Institute* (July 2010), < <http://www.eui.eu> > .

(١٦) بلوافي وبلعباس، المصدر نفسه، ص ٥.

الجدول الرقم (٧) أسباب الأزمة وتعدّد تكرارها من إجمالي الدراسات المنشورة

رقم الدراسات التي ذكر فيها	عدد الدراسات التي ذكر فيها	السبب	
١٠ و ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ١	٨	أزمة الرهن العقاري	١
١٠ و ٩، ٨، ٦، ٤، ١	٦	التوسع في الإفراض العقاري	٢
١٠ و ٨، ٥، ٤، ١	٥	توريق القروض	٣
١٠ و ٨، ٦، ٤، ٣	٥	سعر الفائدة الربوي	٤
١٠ و ٤، ٢، ١	٤	المجازفة ^(١٧) (المضاربة)	٥
١٠ و ٧، ٤، ٢	٤	الليبرالية الاقتصادية	٦
١٠ و ٨، ٦	٣	الفقاعة العقارية	٧
٥ و ٤	٢	نقص السيولة	٨
١٠ و ٤	٢	فك الارتباط بين الاقتصاد والأخلاق	٩
١٠	١	سوء فهم آلية الاقتصاد المعولم	١٠
١٠	١	تهديم الاقتصاد الحقيقي	١١
٤	١	الارتكاز على الدولار فقط	١٢

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازاً على معلومات الدراسات.

وقبل تحليل بيانات الجدول الرقم (٧)، نرى أن هناك أهمية للوقوف عند ملاحظة د. منير الحمش حول أسباب الأزمة الراهنة وتشخيصها (التي وردت في الدراسة الرقم (٢))؛ فقد رأى أن التفسير الحقيقي للأزمة يجب ألا يقف عند ظواهرها المالية والاقتصادية (نقص السيولة، والإفراط في منح القروض العقارية... إلخ) التي فسّر بها البعض حدوث الأزمة، بل إن الأفضل وسط ذلك الصخب أن يتعدّى ذلك إلى تحليل جوانبها السياسية والثقافية والاجتماعية^(١٨). وهي ملاحظة بالغة الأهمية، بل ومركزية في التحليل الاقتصادي، كما أنها، بقدر ما غفل عنها الكثير من الاقتصاديين، ومنهم أصحاب الدراسات المنشورة على صفحات المجلة، فقد أسهب حمش في تحليلها.

وبالعودة إلى بيانات الجدول الرقم (٧)، يمكن القول إن الباحثين في دراساتهم المنشورة

(١٧) تُعرف شيوياً بـ «المضاربة»: ونحن ممن يتحفّظون على هذا الاصطلاح، ونفضّل مفردة «المجازفة» أو «المراهنة» لعدّة اعتبارات: أولها أن مفردة «المضاربة» لا تطابق المراد العربي لأصل المفردة الأجنبي والفرنسي (Spéculation) مثلاً، والمشتقّ من الأصل اللغوي (Spéculer)، الذي يعني في اللغة العربية (تكهن، وتأمّل في). وثانياً باعتبارها يتداخل مع مفهوم «المضاربة» المعروف في المعاملات الإسلامية برغم عدم التطابق المطلق في المعنى. وعليه، يمكن تعريف «المجازفة» أو «المراهنة» بأنها «شراء الأوراق المالية» لا حاجة راهنة، ولكن للمراهنة والمجازفة للاستفادة من فوارق الأسعار الناجمة عن تنبؤات وتخمينات تغيّر قيمها. وبطرح آخر، «المجازفة» أو «المراهنة» هي عملية «شراء الأصول المالية» لذاتها، وللإستفادة (أو التريح) من ارتفاع سعرها، وليس للربح من عوائدها. انظر: جوادي، «الأزمة المالية العالمية: مقارنة نظرية»، ص ١٩٦، الهامش.

(١٨) منير الحمش، «السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة»، بحوث اقتصادية عربية، السنة ١٦، العدد ٤٧ (صيف ٢٠٠٩)، ص ١٣.

في المجلة أقدموا على تقسيم الأسباب الاقتصادية المتسببة في «الأزمة المالية العالمية» الراهنة إلى مستويين: أسباب رئيسية، وأسباب ثانوية. فباعتماد معيار «تكرار السبب» في الدراسات المنشورة، نلاحظ أن هنالك أربعة أسباب رئيسية، اتفق عليها الباحثون:

١- «أزمة الرهن العقاري» التي اعترف بها الجميع تقريباً (وردت في ٨ دراسات).

٢- «التوسع في الإقراض العقاري» منذ العام ٢٠٠١ (وردت في ٦ دراسات).

٣- عملية «توريق القروض» (وردت في ٥ دراسات).

٤- «سعر الفائدة الربوي» على قروض الرهن العقاري (وردت في ٥ دراسات).

ومن الناحية العلمية، يتضمن التقسيم السابق الكثير من الموضوعية، باعتبار أنه يظهر حقيقة أهم ما تسبب في نشوب الأزمة الراهنة، وباعتبار أن البقية من الأسباب التي يفصل فيها ضمن بقية الدراسات لا تتجاوز كونها تنتمي إلى أحد الأسباب السابقة.

وبشكل مجمل، يمكن إعادة تجميع أسباب «الأزمة المالية العالمية» الراهنة، بحسب دراسات البحوث العربية الاقتصادية ضمن أربعة محاور أساسية، تنطلق في مجملها من فكرة أنها - أي الأزمة المالية العالمية الراهنة - ما هي إلا مرحلة متطورة من «أزمة قروض الرهن العقاري» التي اندلعت في سوق العقارات الأمريكي، جراء انفجار «الفقاعة العقارية» التي انتفخت منذ نهايات العام ٢٠٠١، بفعل تخفيض المصرف الفدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة الربوية خلال الفترة ما بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٦ تصدياً لتداعيات أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ومن منهجياً، ومن خلال مجمل ما ورد في عينة الدراسات المنشورة على صفحات المجلة، يمكن القول إن أهم الأسباب الرئيسية التي حفزت نشوب «الأزمة المالية العالمية» تكمن في الآتي^(١٩):

- السبب الأول: الخفض الطويل الأجل لـ «أسعار الفائدة الربوية» (٢٠٠١ - ٢٠٠٦)

يرى غير قليل ممن اهتموا برصد جذور «الأزمة المالية العالمية» الراهنة، أنها تعود إلى فترة نهايات العام ٢٠٠٠ وبدايات العام ٢٠٠١. وقد أظهرت مختلف التوقعات الاقتصادية التي أجريت فيها وجود احتمالات كبيرة لحدوث حالة من «الركود الاقتصادي» ستلقي بظلالها على الاقتصاد الأمريكي الحقيقي^(٢٠) بعد حوالي ١٠ أعوام من التوسع والانتعاش. وقد استندت تلك

(١٩) نور الدين جوادي وهالة جديدي، «الأزمة المالية العالمية الراهنة وإشكالية فقدان الأمن الغذائي»، رسالة تخرج ليسانس في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، (٢٠١١)، الفصل الأول.

(٢٠) هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه «الاقتصاد الحقيقي» و«الاقتصاد المالي»، فالإقتصاد الحقيقي يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر(السلع الاستهلاكية) أو غير مباشر (السلع الاستثمارية)، ويعتبر الثروة الحقيقية للاقتصاد. أما الإقتصاد المالي فهو يشمل الأدوات المالية التي تسهل عمليات التعامل في الثروة العينية (الباحثان).

التنبؤات بشكل أساسي في افتراضاتها إلى الارتدادات المتوقعة من أزمة التراجع الحادّ التي مسّت «قطاع تكنولوجيا المعلوماتية»^(٢١) (انفجار فقاعة الإنترنت)، وبفعل التداخيات المؤكدة الحدوث جراء أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١^(٢٢).

وفي سياق تعاملاته مع الوضع، لجأ المصرف الفدرالي الأمريكي إلى اعتماد سياسة نقدية أساسها خفض «أسعار الفائدة الربوية»^(٢٣) حتى لامست عتبة ١ بالمئة، تشجيعاً للاقتراض، وأملاً في إنعاش الاقتصاد لتجاوز حالة ضعف الطلب الكلي^(٢٤).

فقد تم مثلاً تخفيض مؤشر «أسعار فائدة الإقراض الربوية» بين المصارف أكثر من ١٠ مرات خلال العام ٢٠٠١ وحده، وهو ما أدى إلى زيادة مستويات الطلب على مختلف أنواع القروض^(٢٥).

وتفاعلاً مع (أو نتيجةً ل) ذلك الخفض الطويل الأجل لـ «أسعار الفائدة الربوية» التي انتهجها المصرف الفدرالي الأمريكي خلال الفترة ما بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٦، وصنواً مع انفجار «فقاعة الإنترنت»، ونتيجةً لتراجع عائد الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع المعلوماتية، بدأ السلوك الاستثماري الأمريكي في ميل حاد تجاه قطاع الإسكان. وبدأ العقار يبدو وكأنه أفضل مجالات الاستثمار إدراكاً للعائد، وبدأت معدلات «الطلب الكلي» في سوق العقارات الأمريكي تسجل ارتفاعات هائلة في نمطي: الطلب على المساكن للاقتناء والامتلاك، والطلب على المساكن للاستثمار طويل الأجل والمجازفة.

(٢١) الذي كان نتيجة انفجار فقاعة أسهم التكنولوجيا بداية العام ٢٠٠٠، وسببها الاستثمار المفرط في أسهم هذه الشركات، والذي أدى إلى انهيار أسعارها، وإلى تراجع في التمويل المتوافر للشركات الجديدة في قطاع تقنيات التكنولوجيا والاتصالات (الباحثان).

(٢٢) وهي جملة أحداث شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية يوم الثلاثاء في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، عندما اصطدمت ٣ طائرات ببرجي مركز التجارة العالمية بمانهاتن، ومقرّ وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، وأدّت إلى زعزعة الثقة بالاقتصاد الأمريكي، مما تسبّب في انهيارات في البورصات الأمريكية وتراجع قيمة الدولار، وتزايد نسب البطالة مع إفلاس بعض الشركات (الباحثان).

(٢٣) الأصل أن خفض «أسعار الفائدة الربوية» لا يشكّل أزمة، باعتبار أن المفروض أصلاً عدم وجود «أسعار فائدة» ضمن النظام المالي. ولكن المشكل يكمن في الإطار العام غير الخصب الذي خُفضت فيه تلك النسب الربوية غير المشروعة، والتي أثبت التاريخ والواقع الاقتصاديان أنها هي المسبب الأساس لجل ما تعانیه اقتصادات السوق العالمية من أزمات واختلالات اقتصادية دورية ومتابغة، ما يفضي إلى القول إنه يجب إعادة النظر في الكثير من السلوكيات المالية التي تمارسها المؤسسات المصرفية الائتمانية وغيرها في الوقت الراهن، لصون ما هو آت. وبالنسبة إلى قضية تلاعب المقترضين بأموال المصارف في حال عدم وجود «أسعار فائدة ربوية»، تقيدهم بأن هناك الكثير من الصبغ القانونية غير الضارة التي يمكن من خلالها صون أموال المصارف، كالشرط الجزائي وغيره (الباحث: نور الدين جوادي).

(٢٤) جوادي، «الأزمة المالية العالمية: مقارنة نظرية»، ص ١٩٦.

(٢٥) الأرقام مأخوذة من: عدلي قندح، «الأزمة المالية: الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة»، «مجلة اتحاد المصارف العربية (بيروت)، العدد ٣٣٥ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)، ص ٤١.

الجدول الرقم (٨) تطور أسعار فائدة الاحتياطي الفدرالي خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١١)

المعدل (بالمئة)	التاريخ	المعدل (بالمئة)	التاريخ
٢,٥٠	٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٥	٥,٧٥	٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٠
٢,٧٥	٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥	٦,٠٠	٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٠
٣,٠٠	٣ أيار/ مايو ٢٠٠٥	٦,٥٠	١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٠
٣,٢٥	٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥	٦,٠٠	٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١
٣,٥٠	٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٥	٥,٥٠	٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١
٣,٧٥	٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥	٥,٠٠	٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠١
٤,٠٠	١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥	٤,٥٠	١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠١
٤,٢٥	١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥	٤,٠٠	١٥ أيار/ مايو ٢٠٠١
٤,٥٠	٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦	٣,٧٥	٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠١
٤,٧٥	٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٦	٢,٥٠	٢١ آب/ أغسطس ٢٠٠١
٥,٠٠	١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٦	٣,٠٠	١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١
٥,٢٥	٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	٢,٥٠	٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١
٤,٧٥	١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧	٢,٠٠	٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١
٤,٥٠	٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧	١,٧٥	١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١
٤,٢٥	١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	١,٢٥	٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢
٣,٥٠	٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨	١,٠٠	٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣
٣,٠٠	٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨	١,٢٥	٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤
٢,٢٥	١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٨	١,٥٠	١٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٤
٢,٠٠	٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨	١,٧٥	٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤
١,٥٠	٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨	٢,٠٠	١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤
١,٠٠	٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨	٢,٢٥	١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤
٠,٢٥ - ٠	من ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى يومنا هذا		

المصدر: من إعداد الباحث على أساس بيانات صادرة عن المصرف الاحتياطي الفدرالي، انظر: <http://www.federalreserve.gov/federalreserveinfo>.

وتماشياً مع الوضع، واقتناعاً للأرباح، بدأت الشركات العقارية ومؤسسات الإقراض في الولايات المتحدة بعمليات «توريق» بعض تلك القروض من ناحية، وأقدمت من ناحية ثانية على رهن البعض الآخر لإعادة الاقتراض من بعضها البعض لإقراض الأفراد. كما لجأت إلى تخفيض وتسهيل (أو إلغاء) شروط ومعايير «الإقراض»، وتوسيع نطاقه المجتمعي بمنح مزيد من القروض إلى فئات أخرى من السكان من ذوي الدخل المحدودة والسجل الائتماني الضعيف أو غير المعروف، من دون التحقق من قدرتهم على السداد^(٢٦)، أو حتى الاستعلام عن هويتهم

(٢٦) وتسمى بـ «القروض المتدنية الجودة» أو «القروض السيئة». ومن العوامل التي شجعت على تقديم هذا النوع من القروض سياسة الإسكان المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعطت الأولوية إلى إسكان التملك عبر توفير التمويل اللازم وتقديم حوافز ضريبية للمقرضين والمقترضين، مما شجع المقرضين على =

الائتمانية في معظم الأحوال^(٢٧)، ملقياً بنفسها وبهم في حزم متتالية من عدة فخاخ ائتمانية.

- السبب الثاني: «توريق القروض» وغبن تصنيفها

بمرتجى إعادة التمويل، ولتحصيل أكبر قدر من السيولة والأرباح، قامت المصارف الأمريكية بعمليات توريق^(٢٨) واسعة للقروض العقارية. فقد تم تحويل جلها إلى سندات مغطاة بها، ومن ثم تم طرحها للتداول في أسواق الأوراق المالية، وبيعها لمصارف استثمارية ومؤسسات مالية أخرى محلية وأجنبية.

وتشير الإحصاءات إلى أن حجم تلك القروض المورقة والمغطاة بقروض الرهن العقاري قد بلغ نهايات العام ٢٠٠٧ حدود ١٠ آلاف مليار دولار أمريكي، متضاعفاً بما يقارب الثلاث مرات عما كان عليه في العام ١٩٩٧، ومستحوذاً سوقها على أكثر من ٤٠ بالمئة من سوق السندات الأمريكي^(٢٩).

وفي الأصل، لا يشكّل «توريق القروض» مشكلاً، ولكن الضرر بدأ عند قيام وكالات التصنيف الائتماني بالغبن وتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً، باعتبار أنها صادرة عن بنوك قوية. فقد قامت تلك الوكالات بمنح تلك السندات العقارية، المضمونة بحزم من الديون الخطرة والمشكوك فيها، تصنيفاً مرتفعاً وآمناً، لأنها فقط تم شراؤها من قبل مصارف ضخمة، مثل: مصرف «مورغان ستانلي»، و«ليمان براذرز». وبذلك تحمّلت وكالات التصنيف الائتماني جزءاً مهماً من «الأزمة المالية العالمية» الراهنة، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل المصارف تتجاهل حجم المخاطر المعرّضة لها، وبالتالي كانت الشركات العقارية المقدمة للقروض أولى الجهات المتضررة عند ظهور حالات العجز عن السداد، لتنتقل الصدمة بعد ذلك إلى العديد من المصارف والمؤسسات المالية حول العالم، وقد سجلت خسائر قدرت بمليارات الدولارات، نتيجة امتلاكها لتلك الأوراق المالية العالية المخاطر.

= الاستثمار في منازل أكبر وأكثر تكلفة (هذا مع عامل ارتفاع قيمة العقارات خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥))، إضافةً إلى تحرير النظام المالي، وتوفير أساليب حديثة لإدارة مخاطر الائتمان. انظر: قندح، المصدر نفسه، ص ٤٢-٤٣.

(٢٧) نبيل بوفليخ، «الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية (ملف): دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية»، بحوث اقتصادية عربية، السنتان ١٦-١٧، العددان ٤٨-٤٩ (خريف ٢٠٠٩ - شتاء ٢٠١٠)، ص ٩٣ (بتصرف).

(٢٨) للتوسع حول عملية التوريق، انظر: حسين فتحي عثمان، التوريق المصرفي للديون: الممارسة العلمية والإطار القانوني (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩)، ونور الدين جوادي، «توريق القروض»، إجابات اقتصادية، الوثيقة ٢٠-١٠/٠١، <http://www.djouadidz.110mb.com/answers1_economy_n ew.htm>.

(٢٩) Patric Artus [et al.], *La Crise des supprimes*, Rapports du CAE; 79 (Paris: La Documentation française, 2008), p. 39.

نقلاً عن: جوادي، «مقاربة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية»، ص ١٩١.

كما أن شركات التأمين، وأبرزها شركة «آي. إي. جي.»^(٣٠) الأمريكية، التي كانت تؤمّن أعداد ضخمة من الديون العقارية، واجهت خسائر مرتفعة.

وقد أدى ذلك كله إلى نقص في السيولة في الأسواق المالية نتيجة فقدان المتعاملين الثقة فيها، فجرت عمليات بيع كبيرة وسريعة لكميات هائلة من أسهم المصارف والشركات المالية المتعثرة، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى انتشار الأزمة لتشمل معظم الأسواق المالية العالمية^(٣١).

- السبب الثالث... «القرض» وفخاخ «الائتمان العقاري»

صنواً مع موجات التحرير المالي الحادة التي مسّت قطاع العقار وغيره في الولايات المتحدة الأمريكية، تراجعت إلى الحضيض آليات «الرقابة المالية» على آليات منح «القروض العقارية» وغيرها، وبشكل حدّ. فبين تسعينيات القرن الماضي حتى العام ٢٠٠٦، يشير الكثير من الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة «الإقراض الخاضع للرقابة» تدرجت من حدود ٨٠ بالمئة إلى أقل من ٢٥ بالمئة^(٣٢).

ذلك، ناهيك عن تفاقم الكثير من مظاهر ضعف «الرقابة المصرفية»، بما في ذلك: تعدد الجهات الرقابية، وتنوع طبيعتها بين اتحادية ومحلية، وانخفاض الكفاءة البشرية ضمن قطاع «الرقابة المصرفية»، وتفشي الفساد الإداري، وتداخل الحسابات السياسية في السلوك الاقتصادي... إلخ، الأمر الذي حداً بالمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي (دومينيك سترواس - كان) إلى القول إنه^(٣٣) من الواضح أن الأزمة المالية العالمية الراهنة ناتجة من تقصير رقابي وتنظيمي في الدول المتقدمة اقتصادياً... ومن إخفاق حادّ في آلية انضباط الأسواق....

وما زاد الطين بلة، أنه مثلاً وفي الأصل، ومن أجل الحصول على «قرض الرهن العقاري»، يتوجب على المقترض تقديم نسبة مسبقة من قيمة العقار المزمع شراؤه بالقرض كدفعة أولى (وهي ما ندعوها نحن بصمام الأمان للقرض). ولكن داخل الاقتصاد الأمريكي، مع بلوغ المنافسة ذروتها في «سوق الرهن العقاري» أفني صمام الأمان ذلك. فالرهن (المقترض) كان ملزماً بدفع ما لا تقل نسبته عن ٢٠ بالمئة من قيمة العقار أو المسكن المزمع ابتياعه، وانخفضت هذه النسبة متدرجة إلى العدم (أي صفر بالمئة)، انطلاقاً من ١٠ بالمئة،

American International Group.

(٣٠)

(٣١) بوفليخ، «الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية» (ملف): دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، «ص ٩٤-٩٥.

(٣٢) يوسف خليفة اليوسف، «الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، «المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٨ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ١٩.

(٣٣) نقلاً عن: الياس سابا، «الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها، «المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٦٠ (شباط/فبراير ٢٠٠٩)، ص ١٥.

نزولاً إلى ٢ بالمئة، ومروراً بـ ٥ بالمئة... إلخ، فأصبحت قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة من دون تسبيق الدفعة الأولى وبلا «صمام أمان»^(٣٤).

والأكثر من ذلك، أنه، وبمرتجى رفع العائد، وفي ظل حيوية سوق الإقراض العقاري، وسهولة الحصول على القروض، قامت المصارف برهن تلك القروض العقارية التي منحتها للأفراد للحصول على قروض أخرى لإقراضها. وهكذا تتابعت العملية، وتوسعت حلقات سلسلة الإقراض أفقياً وعمودياً بين المصارف والمؤسسات المالية والعقارية، وفي ما بينها وبين الأفراد... إلخ، وتشكّل بذلك ما يعرف بـ «أثر الدومينو»، لأن المعضلة أن كل ذلك تم انطلاقاً من حلقة جدّهشة، هي: «الجدارة المالية» للمقترض البسيط ذي الدخل المحدود والسجل الائتماني الضعيف، بمعنى أنه تم تشييد «طابور مالي هائل ووهمي» (كصف من أحجار الدومينو) ومتشعب الأطراف، مرتكز على أصل واحد جدّ ضعيف، هو مدى قدرة أو رغبة ذلك المقترض على/ في تسديد أقساط «قروض الرهن العقاري» الذي ابتاع به مسكناً. وبكل يسر، وبمجرد أن يمتنع المقترض أو يعجز عن دفع أقساط الرهن، يتهاوى ذلك الطابور (كما تتهاوى أحجار الدومينو)، مشكلاً مستنقعاً استثمارياً، مما يؤدي بالفعل إلى إحداث أزمة حادة لكل من استثمر أمواله فيه.

ومن زاوية أخرى، فالمأزق (أو الفخّ إن صح التعبير) في كل ذلك بالنسبة إلى المقترض، أنه وبالرغم من تيسير عمليات الإقراض، أبقّت المصارف على «سعر الفائدة الربوي» على تلك «القروض العقارية»، متغيراً وفق الوضع الاقتصادي السائد. وبسبب ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ملامسةً عتبة الـ ٣,٤ بالمئة والـ ٣,٢ بالمئة على التوالي، ارتفعت نسب «أسعار الفائدة الربوية» مضاعفةً لمشكلة «القروض العقارية»، التي أضحت عبئاً على معظم المقترضين من ذوي الدخل المحدودة. وبدأت تظهر وتزايد بشكل جلي «حالات التخلف عن السداد» وقضايا «الحجز على الرهون»^(٣٥)، حيث بلغت «حالات التخلف عن السداد» وحدها ما نسبته ما بين ١٦ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة من كافة أنواع القروض، باستثناء القروض ذات أسعار الفائدة الربوية الثابتة التي سجلت نسبة ١٢ بالمئة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦)، وهو ما أدى إلى خسارة الشركات العقارية لأموالها، وتوالى الانهيارات^(٣٦).

- السبب الرابع... «الفقاعة العقارية»

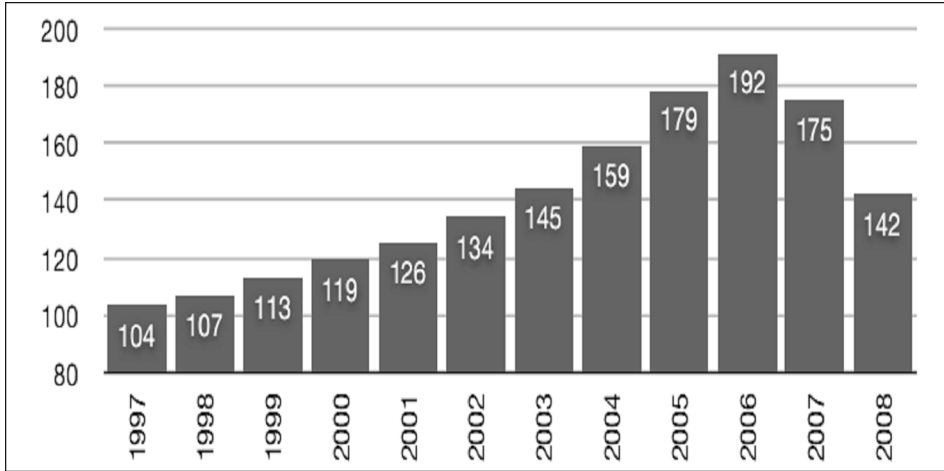
ووفقاً لأبسط أبجديات علم الاقتصاد (قانون الطلب والعرض)، وبفعل خفض «أسعار الفائدة الربوية» للفترة ما بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٦، وإقبال الأمريكيين على الاستثمار في قطاع العقارات بدل قطاعات التكنولوجيا وغيرها، وارتفاع الطلب الكلي على المساكن، حدثت ارتفاعات غير مسبوقه في أسعار المنازل، حتى بلغت نسبتها عتبة الـ ١٠٠ بالمئة، مشكّلة ما يعرف بـ «الفقاعة العقارية».

(٣٤) جوادي، «الأزمة المالية العالمية: مقارنة نظرية»، ص ١٩٥.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٣٦) قندح، «الأزمة المالية: الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة»، ص ٤٤.

الشكل الرقم (٣)
«الفقاعة العقارية»: أسعار المنازل في الولايات المتحدة
بين العامين ١٩٩٧ و ٢٠٠٨ (ألف دولار أمريكي)



Economist Robert Shiller (New York: Yale University Press, 2009).

المصدر :

وفي طرح مبسّط، يقول د. خليفة اليوسف^(٣٧): إن أسعار العقار إذا تُركت تعمل بحرية، فإنها في الغالب تعكس عوامل حقيقية بارترفاعها وانخفاضها، لأن المنطق السليم يحتم علينا، عندما نشاهد ارتفاعاً مستمراً في أسعارها، النظر إلى جانبي الطلب والعرض، لمحاولة تفسير تلك الزيادة في الأسعار، كندرة السيولة، والسقف على الإيجارات، وزيادة تكاليف البناء، والنمو السكاني، وزيادة المداخيل وغيرها من الأسباب، ثم اقتراح العلاج المناسب. أما إذا كان الارتفاع في أسعار العقار لا يمكن تبريره بتغيير ملموس في العوامل الموضوعية التي ذكرنا بعضاً منها سابقاً، فإن هذا الارتفاع يكون في الغالب تعبيراً عن سلوك لا عقلاني من قبل بعض أفراد المجتمع، وهذا ما يُعرف اقتصادياً عادةً بـ «الفقاعة». و«الفقاعة» تنتج عادة من شعور المشترين أو المراهنين في هذه الأسواق بأن الأسعار سوف تظل ترتفع، وبالتالي سيكون هناك شخص آخر يشتري العقار بسعر أعلى من السعر الحالي، وبذلك يحقق هذا المراهن ربحاً، وهكذا يظل هذا الوهم يغذي الأسعار حتى تنفجر الفقاعة^(٣٨).

فالحالة الصحية هي أن تقوم المؤسسات المالية بنقل المدخّرات من أصحابها وتحويلها من صيغتها السائلة إلى تمويل سياسات التوسع للمشاريع الإنتاجية السلعية في الاقتصاد

(٣٧) اليوسف، «الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية»، ص ١٤.

Ravi Batra, *The New Golden Age: The Coming Revolution Against Political Corruption and Economic Chaos* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 15-16.

الفعلي»، وبذلك تزداد المبيعات وتنمو الأرباح... إلخ، وهو ما سوف يؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي للشركة في السوق الفعلية، لينعكس ذلك على أسعار أسهمها أو سنداتهما في «السوق المالية»، وهذا هو الوضع العادي والمطلوب. ولكن اليوم ما يحدث في أسواق المال شيء آخر، فهناك انفلات و«فقدان الارتباط»^(٣٩) بين ذلك، فتلك المدخرات، بدلاً من أن تذهب إلى توسيع تلك القطاعات الإنتاجية الفعلية وتنميتها، تُختطف من طرف المجازفين في الأسواق المالية، ليتم تحويلها إلى أصول مالية بغية المتاجرة والمجازفة بها، عبر الاستفادة من تغيير ثمنها، لا الربح منها عبر تحصيل عوائدها (وهو ما يدعوه د. أمير السعد بظاهرة «التربح»^(٤٠))، فننمو وتكاثرت قيمتها من غير أن يرافق ذلك نمو في الاقتصاد الفعلي، أي أنها فقاعة وهمية ما تبرح أن تنفجر.

وفي الولايات المتحدة، بحلول العام ٢٠٠٧، وبدايات حالة من الركود تجثم على الاقتصاد الأمريكي بفعل العديد من الأسباب (لسنا بصدد التفصيل فيها)، ومع ارتفاع حالات التخلف عن السداد... إلخ، بلغت حالة انتعاش أسعار المنازل نهايتها، وبدأت أسعار العقارات والمساكن - كما نعتقد - ليس بالانخفاض، بل بالرجوع إلى مستوياتها الحقيقية، وتراجعت مقحمةً المقترضين في حالة من تيه حاد، باعتبار أنهم، وإن وصلوا دفع الأقساط، فسوف يدفعون ثمناً باهظاً لمنازل منخفضة الثمن، ما دفع بهم إلى التوقف عن الدفع، والتخلي عن منازلهم، ولا سيما أنهم لم يدفعوا دفعات أولية قد تمنعهم من ذلك.

رابعاً: قضية «التدويل» في دراسات «البحوث الاقتصادية العربية»

بالنسبة إلى قضية «تدويل» الأزمة العالمية الراهنة، وانتقالها من مستوى أزمة عقار أمريكية إلى مستوى أزمة اقتصادية عالمية والتيارات المتناحرة في ذلك، الملاحظ أن الباحثين لم يبدوا اهتماماً كافياً لهذه القضية، بالرغم من أهميتها من الناحية العلمية والمنهجية على الأقل، ولا سيما أن إضفاء سمة «العالمية» على «مشكل سوق قروض الرهن العقاري الأمريكية» فيه كثير من الجدل، باعتبار أن «تدويل» الظاهرة اقتصادياً - وأياً كانت - يقتضي استحضار غير قليل من المؤشرات الاقتصادية ذات الأكثر من البعد الواحد، والتي اختلف الاقتصاديون في الاتفاق حولها، وعليه: فهل مشكلة «قروض الرهن العقاري الأمريكية» هي أزمة عالمية حقيقة؟ أم أنها خلل اقتصادي أمريكي فقط؟

١ - أطراف جدلية «التدويل» عند باحثي «البحوث الاقتصادية العربية»

الملموس هو غياب شبه تام لتحليل أطراف الجدل الراهن حول قضية ذلك «التدويل» في مجمل دراسات العيّنة، فلم تتطرق أية دراسة إلى مرتكزات أي من التيارات الفكرية التي

(٣٩) حول أطروحة «فقدان الارتباط»، انظر: نور الدين جوادي، «مأزق العولمة وخطاب النهايات»، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ٢٠٠٧)، ص ١٥٨.
(٤٠) انظر: أمير السعد، الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٨٤.

عالجت القضية، فبالإضافة إلى أن من مجموع ١٠ دراسات، لم تتطرق إلى القضية سوى ٣ منها، بشكل عابر، اكتفى الباحثون بالاعتناق المباشر للتيار المساند لفكرة عالمية الأزمة. ففي الدراسة الرقم (١) ذات العنوان «الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية»، وبالرغم من أن عنوانها يشير إلى مركزية وأهمية التطرق إلى قضية «تدويل» الأزمة كعنصر أساسي، أشار الباحث إلى القضية في ما لم يتجاوز فقرة واحدة، وكمدخل إلى أحد عناصر دراسته، وكتب: لقد كان لهذه الأزمة ارتداداتها، كونها تتعلق بالاقتصاد الأمريكي المعبر قائداً للاقتصاد العالمي، ولكون الدولار الأمريكي هو العملة المرجعية للاقتصاد العالمي، ولون الاقتصاد الأمريكي من جهة ثانية، إذ يمثل حوالى خمس إجمالي الناتج المحلي العالمي، فضلاً على كونه أكبر مستورد، وثاني مصدر بعد منطقة اليورو^(٤١).

وفي الدراسة الرقم (٤) التي تأمل فيها الباحث الأزمة وراجعها، لم يتعدّ عدد سطور التطرق إلى القضية حدود النصف فقرة، وبشكل مجمل يفتقر إلى المراجع والأرقام، في حين إن المفروض أن أول ما يجب أن يتم التأمل فيه ومراجعته بالنسبة إلى الأزمة هو: آليات ومعايير تفاقمها من أزمة في قطاع اقتصاد ما إلى أزمة اقتصاد في كل قطاعات الاقتصاد العالمي. وقد كتب الباحث فقط: إن من أهم الصفات التي جعلت «الأزمة المالية الحالية» أزمة عالمية، يمكن ذكر ما يلي: إن الاقتصاد الأمريكي اقتصاد عالمي، حيث إن حوالى ٧٠ بالمئة من الشركات الأوروبية واليابانية تعرض سلعها في السوق الأمريكية، ولإقدام معظم دول العالم على استثمار احتياطات صرفها في شراء السندات من الخزانة الأمريكية، ولأن الدولار الأمريكي عملة عالمية بلا مناس^(٤٢).

أما في الدراسة الرقم (٦)، فقد فصل الباحث نوعاً ما في القضية، ورأى أن خطورة هذه الأزمة أتت من كونها انطلقت من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يشكل قاطرة النمو في «الاقتصاد العالمي»، ففي العام ٢٠٠٦ فقط مثلت نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالى ٢٧,٤ بالمئة، وهي حالة مستقرة منذ عقود، أي أنه يمثل أكثر من الربع، وما يقارب الثلث. كما أن الصادرات الأمريكية تحتل حوالى ٨,٦ بالمئة من الصادرات العالمية. أما نصيبها من واردات العالم، فقد بلغ في نهايات العام ٢٠٠٦ حوالى ١٥,٦ بالمئة. كما يمكن لمس ضخامة ومدى تأثير الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي من خلال نصيبه من إجمالي التدفق العالمي لرأس المال الأجنبي، إذ حصلت الولايات المتحدة على ١٢,٨ بالمئة في العام ٢٠٠٧، كما بلغت التدفقات الخارجية منها نحو ١٥,٧ بالمئة خلال العام نفسه.

إضافة إلى ذلك، فإن السوق المالية الأمريكية تحتل موقع القيادة للأسواق المالية

(٤١) عبد المجيد قدي، «الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية»، بحوث اقتصادية عربية، السنة ١٦، العدد ٤٦ (ربيع ٢٠٠٩)، ص ١٠-١١.

(٤٢) علة مراد، «الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية (ملف): الأزمة المالية العالمية.. تأمل ومراجعة»، بحوث اقتصادية عربية، السنتان ١٦-١٧، العددان ٤٨-٤٩ (خريف ٢٠٠٩-شتاء ٢٠١٠)، ص ٩.

العالمية، لذا فإن أية مخاطر تتعرّض لها تنتشر آثارها بسرعة إلى بقية الأسواق العالمية^(٤٣).

وبالرجوع إلى سجل «التدويل»، فإلى حدّ الساعة، وبالرغم من الأثر الملموس لأزمة «قروض الرهن العقاري الأمريكية»، ما تزال بعض الرؤى تجادل حول مدى حقيقة عالمية تلك الأزمة الأمريكية الداخلية المنشأ. وهو الرأي الذي يرتكز في وجهة نظره على أن إضفاء سمة العالمية على مشكل سوق القروض العقارية الأمريكية يحتمل غير قليل من بؤر النقاش، باعتبار أن «تدويل» الظاهرة اقتصادياً - وأياً كانت - يقتضي استحضار الكثير من المؤشرات الاقتصادية ذات الأكثر من البعد الواحد، والغائبة في ملف الأزمة الراهنة، وعليه، فهم يطرحون بشدة، تساؤلات، مثل: هل مشكل قروض الرهن العقاري الأمريكية أزمة عالمية حقيقةً، أم أنه خلل اقتصادي أمريكي فقط؟^(٤٤) وهذا التيار يعتمد في أطروحاته على منطق القراءة في سطح جغرافيا الاقتصاد الدولي، ويرى أنه في حين تم استحضار إحدائيات «الجغرافيا الاقتصادية» المحددة لكيانات الاقتصاد الدولي في ما بينها، قد يكون من الصعب جداً تقبّل فكرة «التدويل» المطلق، وإضفاء السمة «العالمية» على مشكل قروض الرهن العقاري الأمريكية، باعتبار أن مجموع الاقتصادات الصناعية الكبرى المتأثرة مباشرة بالمشكل لا يمثل جغرافياً سوى ما لا يزيد على حدود ٢٠ بالمئة من مجموع اقتصادات العالم، وأنه في حال أضفنا مجموع الدول غير الصناعية المتوقع تأثرها حقيقةً بمشكل قروض الرهن العقاري الأمريكي، فقد لا تتجاوز النسبة في ذروتها حدود نسبة ٣٠ بالمئة، أي أن أكثر من ٧٠ بالمئة من اقتصادات العالم جغرافياً في منأى عن مشكل قروض الرهن العقاري، فعلى أي أساس، وبهذا المنطق، تمّت عمليات تدويل المشكل ووصفه بالأزمة العالمية^(٤٥)؟

الطرح السابق يقسّم، بالرغم من معدلات العقلانية التي تكتسبه، بالكثير من العمومية والتبسيط، ويحمل ضمن طياته بؤراً من الضعف في الطرح والمحاوجة، ولا سيما أنه ارتكز على الأثر القصير المدى للأزمة. فعلى مستوى العمق، ينعكس المشهد، فبالنظر إلى الأثر البعيد المدى، وتحليل الهيكل العام لبنية الاقتصاد العالمي، سينحدر ذلك الطرح إلى مستوى بازار اقتصادي، وسيهبط جدل التدويل إلى مستوى طرح عادي، لكون معامل الارتباط بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي يبلغ الذروة منذ الأزل، وهو يتعاظم دورياً. فهو - أي الاقتصاد الأمريكي - وكما سبق الذكر، يمثل ما لا يقلّ عن ثلث الاقتصاد العالمي، استهلاكاً وإنتاجاً. . . إلخ، كما أن الاستثمارات الأمريكية في الخارج، وبغضّ النظر عن ضخامتها، تمثل في كثير من الدول عصب الدورة الاقتصادية، وحتى السياسية والاجتماعية. . . إلخ^(٤٦).

(٤٣) حسين عبد المطلب الأسرج، «الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية (ملف): تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية»، «بحوث اقتصادية عربية»، السنتان ١٦ - ١٧، العددان ٤٨ - ٤٩ (خريف ٢٠٠٩ - شتاء ٢٠١٠)، ص ٦٠ - ٦١ (بتصرّف).

(٤٤) جوادى، «مقاربة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية»، ص ١٠.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

كما أن نظام النقد الدولي (بل الاقتصاد العالمي برمته وبشقيه المالي والاقتصادي) محتبس منذ نهايات الحرب العالمية الثانية ضمن العملة الأمريكية «الدولار»: عملة التجارة العالمية من دون منازع، ووحدة الاحتياطيات الدولية من دون شريك، وآلية التسوية الدولية من دون أدنى تحفظات... إلخ. ولا غرابة إذا كان الدولار الأمريكي يغزو كل العالم كودائع مصرفية تهددها تخطات سعر صرفه على الدوام، أو كمبالغ مكتنزة ليست في منأى عن ذلك، فالكل من مصلحته أن يبقى (وأن يُبقي على) الدولار مرتفعاً ومنتعشاً، وبالتالي أن يبقى اقتصاد الولايات المتحدة مزدهراً ومنتعشاً، هذا ناهيك على أن حجم وقيم الاستثمارات الأجنبية، المباشرة منها وغير المباشرة، في الولايات المتحدة الأمريكية هائلان ويتجاوزان كل المعقول، ويملكهما الكثيرون ممن يحملون أكثر من جنسية جغرافية، عرقية ودينية... إلخ. فإذا ما أضيف إلى نصيب الاقتصاد الأمريكي ذلك إجمالي أنصبة الاقتصادات الصناعية (كالاتحاد الأوروبي واليابان)، المتأثرة بمشكل الرهون الأمريكية من إجمالي الاقتصاد العالمي، فقد تتجاوز النسبة حدود الـ ٨٠ بالمئة، باعتبار أن نصيب الاقتصادات النامية غير المتأثرة مباشرة بالمشكل من البنية العامة للاقتصاد العالمي لا يتعدى عتبة الـ ٢٠ بالمئة. وعليه، بطبيعة الحال، إذا اهتز ذلك الحيز الجغرافي الصغير (أقل من ٢٠ بالمئة جغرافياً)، المتربع على أكثر من ٨٠ بالمئة من إجمالي الاقتصاد العالمي، فإن وصف مشكل الرهن العقاري الأمريكي بأنه ظاهرة عالمية تقتضيه كل المعايير الاقتصادية، وتدعمه كل مؤشرات بيانات الاقتصاد العالمي، ولا مجال للشك في عالميته^(٤٧).

إن الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي تنتقل من صبغتها الأمريكية الضيقة إلى صبغة عالمية أوسع وبسرعة فائقة، بسبب الحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي الذي يترع على ما يقارب ثلث إجمالي الناتج العالمي، ويستأثر بأكثر من ثلث التجارة العالمية، بالإضافة إلى الكثير من مؤشرات العدوى الأخرى^(٤٨): معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية، تأثيراً وتأثراً، في ما ارتبط منه بالمراكز الرأسمالية، ومعدل الارتباط المرتفع بين المراكز الرأسمالية مع القطب الأمريكي من خلال الصادرات والواردات (وهو ما ندعوه بـ «الاحتباس التجاري الدولي»)^(٤٩)، وأخيراً، معدل ارتباط الأطراف (الدول النامية) بصفقتها مستودع الخامات في الاقتصاد الأمريكي، بالإضافة إلى الهيمنة المطلقة التي يشغلها الدولار على الاقتصاد الدولي، باعتباره عملة العالم.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١١.

(٤٨) عقبة عبد اللاوي وفوزي محيريق، «مصيبة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة بين وصمة انتكاس رأسمالي ووصفة طرح إسلامي»، ورقة قُدمت إلى الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والبدايل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ٥-٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، ص ١١.

(٤٩) للتوسع حول ظاهرة «الاحتباس التجاري»، انظر: نور الدين جوادي، «ظاهرة «الاحتباس التجاري»: مأزق اقتصادي كبير... يعكر احتفالات «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» بانضمام عضوها الثامن عشر - الجزائر»، بحوث اقتصادية عربية، السنة ١٧، العدد ٥٠ (ربيع ٢٠١٠).

٢ - مستويات «التدويل» عند باحثي «البحوث الاقتصادية العربية»

والأكثر من ذلك، أن مجمل الدراسات العشر التي نشرت في المجلة، لم تفصل في المستويات التي تجاوزت بها الأزمة الراهنة جغرافياً «الاقتصاد الأمريكي»، ولا سيما أن من المعروف أن مستويات تضرر الاقتصادات الدولية بالأزمة المالية الحالية جدّ متباينة، وهي المعلومة الضرورية المفقودة في مجمل دراسات العينة. فنعتقد أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن «أزمة قروض الرهن العقاري» الأمريكية قد تجاوزت جغرافياً مركزها لتنتشر دولياً، بحسب معيار «معامل الارتباط الاقتصادي» بالاقتصاد الأمريكي من ناحية، وبالسوق العالمية من ناحية ثانية، وفقاً لثلاثة مستويات^(٥٠):

- أ - مدى «خلل اقتصادي» في ما يتعلق بالاقتصادات ذات «معامل الارتباط الضعيف» بالاقتصاد الأمريكي، خاصة منها «الاقتصادات النامية» في قارتي أفريقيا وآسيا.
- ب - مدى «مشكل اقتصادي» في ما يتعلق بالاقتصادات ذات «معامل الارتباط المتوسط» بالاقتصاد الأمريكي، مثل اقتصادات أمريكا اللاتينية وبعض دول الشرق الأوسط.
- ج - مدى «أزمة اقتصادية» في ما يتعلق بالاقتصادات ذات «معامل الارتباط المرتفع» بالاقتصاد الأمريكي، خاصة منها «الاقتصادات الصناعية الكبرى» في قارتي أوروبا وآسيا.

خامساً: تداعيات وآثار الأزمة الراهنة في دراسات «البحوث الاقتصادية العربية»

في ما يتعلق بأهم وأبرز الآثار التي خلفتها الأزمة الراهنة على الاقتصاد العالمي، رصد الباحثون مجموعة هائلة من التداعيات، منها ما ذكر مفصلاً، ومنها ما فضل ذكره مجملاً، ويمكن القول إن أهمها هو الآتي:

الجدول الرقم (٩)

تداعيات وآثار الأزمة الراهنة في دراسات «البحوث الاقتصادية العربية»

رقم الدراسات التي ذكر فيها	عدد الدراسات التي ذكر فيها	السبب
١٠ و ٨ و ٧ و ٦ و ٥ و ٢	٦	تهادٍ حادٍ في أسواق الأوراق المالية (البورصة)
١٠ و ٨ و ٦ و ٥ و ٢	٥	انهيار المصارف والمؤسسات المالية الكبرى
٧ و ٤ و ١ و ١٠	٤	تولد حالة من «الركود الاقتصادي»

يتبع

(٥٠) عقبة عبد اللاوي ونور الدين جوادي، «الأزمات المالية: سجل التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي»، ورقة قُدِّمت إلى: المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمّان، في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

تابع

٦ و٢، ١	٣	تراجع معدلات «النمو الاقتصادي»
٥ و٤، ٢	٣	ارتفاع في معدلات «البطالة»

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازاً على معلومات الدراسات.

وبالرغم من أن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، يعتبر من أهم ما انجرَّ على الأزمة المالية الراهنة، وبالرغم من عدم الإشارة المباشرة إلى هذا الأثر من قبل الباحثين، يمكننا القول إن ذلك سبب عام قد يدخل كأثر ضمني في الكثير من الآثار التي رصدها باحثو الدراسات العربية، فقد كانت آثار انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي جدًّا سلبية في الاقتصاد العالمي. فمند اندلاع الأزمة، واصل الدولار انزلاقاته الخطيرة إلى أن وصل إلى مستوى سعر صرفه مع دخول شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٨ حدود الـ ١,٦٠ دولار مقابل اليورو الواحد. وقد زاد استمرار انخفاض سعر صرفه من ارتباكات الأسواق المالية الأمريكية والعالمية، ورفع من حالة عدم الثقة بين المتعاملين فيها، وبدأت موجات عاتية من تخلص المستثمرين من الأصول المالية التي يمتلكونها والمقَّمة بالدولار بدافع تفادي المزيد من الخسائر، الأمر الذي أدى إلى تعميق مستويات انخفاض الدولار، متسبباً في أزمة مالية واقتصادية حقيقية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم في الدول المرتبطة عملاتها بالدولار (كدول الخليج عربياً)، أو الدول المرتبطة تجاريتها الخارجية به (كالجزائر التي تمثل المحروقات أكثر من ٩٧ بالمئة من إجمالي صادراتها، وهي مسعرة بالدولار)^(٥١).

١ - تهاوٍ حاد في أسواق الأوراق المالية (البورصة)

أكد الباحثون أنه بعد قيام المصارف بتحويل القروض العقارية إلى «سندات مغطاة بأصول عقارية»، ومن ثم طرحها بغية التداول في الأسواق المالية الأمريكية بأقل من قيمتها، تحت ضغط الحاجة إلى السيولة، حدثت حالة تهاوت عالمية لاقتنائها، وهو السبب الجوهري الذي منح الأزمة المالية الراهنة عند نشوبها بُعدها العالمي^(٥٢). وهنا امتدت تداعيات الأزمة إلى الأسواق العالمية، ابتداء من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية وأسواق اليابان والشرق الأوسط... إلخ، حيث فقدت هذه الأسواق أكثر من ٦٠ بالمئة من قيمتها، بل إن الكثير من أسعار أسهم شركات المساهمة وصلت إلى ما دون قيمتها الدفترية.

كما اتفق معظم الباحثين على أن الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم قد أدى إلى انهيار

(٥١) للتوسع حول مآزق الجزائر بتموقعها بين سعر صرف الدولار وسعر صرف اليورو، والخسائر التي تتكبدها جراء انخفاض سعر صرف الدولار، انظر: نور الدين جوادى وعقبة عبد اللاوي، «ظاهرة الاحتباس الاقتصادي كإحدى إشكاليات ملف انعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنة على الاقتصاد الجزائري»، ورقة قُدِّمت إلى: الملتقى الدولي حول بدائل التمويل: ماهي الفرص بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري؟، جامعة وهران (الجزائر)، ٨ أيار/ مايو ٢٠١١.

(٥٢) جوادى، «توريق القروض»، الوثيقة ١٨-٠٧/٠٨.

موازي في أسواق الأوراق المالية، إذ كان سهم المصرف في الأسواق المالية ينهار بعد انتشار كل خبر سيئ يتعلق بالحسابات المصرفية، مما أدى إلى مكابدة المصارف خسائر إضافية فادحة ونقصاً في السيولة النقدية^(٥٣).

٢ - انهيار المصارف والمؤسسات المالية الكبرى الأمريكية والعالمية

رأى معظم الباحثين أن النقص الحاد في السيولة، الذي أصاب القطاع المالي، أدى إلى حدوث سلسلة انهيارات متتالية للعديد من المصارف والمؤسسات المالية الكبرى على المستويين الأمريكي والعالمي. وقد ارتكزوا في طرحهم هذا على عدة بيانات أشارت في مجملها إلى أن عدة مصارف كبرى شهدت مع نهاية العام ٢٠٠٧ انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها، وخلال العام ٢٠٠٨ تعرّض أكثر من ٥٠ مصرفاً وشركة تأمين أمريكية وأوروبية للإفلاس ولأوضاع مالية جدّ صعبة، كما أعلنت أكثر من ٩٢٧ شركة إفلاسها. أما الباحثة بديعة لشهب، فقد استشهدت بالتقرير الذي أصدرته المفوضية الأوروبية بتاريخ ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ حول الخسائر التي تكبّدها دول الاتحاد الأوروبي جراء الأزمة، وأشارت إلى أن تلك الأخيرة بلغت حوالي ١,٨ تريليون يورو (٢,٥ تريليون دولار)، أو ما يعادل ٣ أضعاف ما ينفقه الاتحاد بالفعل على الاقتصاد الحقيقي، أو ما يتراوح بين ٢,٧٥ إلى ١٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد^(٥٤).

٣ - تولّد حالة من «الركود الاقتصادي»

من دون بذل الكثير من الجهد، ولكون العلاقة بسيطة، أبدى الباحثون أن ظهور بواكر الكساد في الاقتصاد الأمريكي سينعكس لا محالة على الاقتصاد والتجارة العالميين، نظراً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر مستورد في العالم بمبلغ يقدر بحوالي ١٩١٩ مليار دولار، أي بما يعادل ١٥,٥ بالمئة من إجمالي الواردات العالمية^(٥٥). وأشار الباحث مراد علة إلى أنه مع تسجيل ارتفاع في إجمالي النفقات على الإيرادات المحققة، وتراجع في حجم التجارة الخارجية الأمريكية، وتقلص حجم السيولة، وفي حجم الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية^(٥٦)، تراجعت المبادلات التجارية في العالم بمعدل يزيد على ٣٠ بالمئة بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ (من حيث القيمة)^(٥٧). كما سجل تراجع في حجم التجارة العالمية

(٥٣) أحمد عامر عامر، «الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية (ملف): تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر»، بحوث اقتصادية عربية، السنتان ١٦-١٧، العددان ٤٨-٤٩ (خريف ٢٠٠٩-شتاء ٢٠١٠)، ص ٨١.

(٥٤) نقلاً عن: بديعة لشهب، «الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز»، بحوث اقتصادية عربية، السنة ١٧، العدد ٥٢ (خريف ٢٠١٠)، ص ٧٠.

(٥٥) حسب إحصاءات التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٦ الصادرة عن منظمة التجارة العالمية (OMC).

(٥٦) مراد، «الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية (ملف): الأزمة المالية العالمية.. تأمل ومراجعة»، ص ١٦.

(٥٧) بوخزر نصيرة وظافر زهير، «تداعيات الأزمة المالية على الأمن الغذائي»، حوليات بشار، العدد ٨ (٢٠١٠)، ص ٢٠.

للسلع قدر بنحو ٢ بالمئة في العام ٢٠٠٨، بعدما عرف ارتفاعاً بمعدل ٦ بالمئة في العام ٢٠٠٧، كما أن نسبة النمو كانت أقل من المتوسط، بنسبة ٥,٧ بالمئة المحققة خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٩٨ إلى غاية العام ٢٠٠٨.

أما د. عبد المجيد قدي، فقد أشار إلى أن الاقتصاد الأمريكي قد انكمش بنسبة ٠,٣ بالمئة في الثلاثي الثالث من العام ٢٠٠٨، وتعدّ هذه النسبة مرتفعة مقارنة بنسبة النمو المحققة في العام ٢٠٠٨، والمقدرة بحوالي ٢,٩ بالمئة^(٥٨). وقد أعلنت حالة الركود الاقتصادي بعد أن ظهرت بيانات انكماش للثلاثي الأخير من العام ٢٠٠٨ بنسبة ٠,٥ بالمئة^(٥٩)، ويعكس هذا الركود انخفاضاً في القوة الاستهلاكية وإنفاق الشركات والنشاط الإسكاني. وقد أدى هذا الركود إلى انخفاض الاستهلاك الذي يعدّ القوة الدافعة للاقتصاد بنسبة ٣,١ بالمئة، وإلى انخفاض الإنفاق على السلع المعمّرة بنسبة ١٤ بالمئة^(٦٠).

٤ - تراجع معدلات «النمو الاقتصادي»

الجدول الرقم (١٠)

تراجع الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨

معدل الانكماش (بالمئة)	عجز الناتج المحلي الإجمالي العام ٢٠٠٨ (بالمئة)	الناتج المحلي الإجمالي العام ٢٠٠٨ (بالمئة)	
٢,٠	- ٢,١	٧,٥	ألمانيا
١,٥	- ١,٢	٤,٨	فرنسا
٠,٥	- ١,٨	٧,٤	إيطاليا
/	- ٦,٢	١,٨	الولايات المتحدة

المصدر: أحمد عامر عامر، «الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية» (ملف): تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، «بحوث اقتصادية عربية»، السنتان ١٦ - ١٧، العددان ٤٨ - ٤٩ (خريف ٢٠٠٩ - شتاء ٢٠١٠)، ص ٨٧.

ارتكازاً على تقرير «آفاق النمو العالمي»، رحّب الجميع بالفكرة التي جاء بها التقرير، والمتعلقة بالخطط التي يجب اعتمادها في ضوء تحقق معظم مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي،

(٥٨) موقع الإذاعة البريطانية بناءً على تصريح وزارة الخزانة الأمريكية، بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، < http://newsbbc.co.uk >. نقلاً عن: قدي، «الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية»، ص ١٩.

(٥٩) من المفيد هنا الإشارة إلى أن هناك فرقاً بين مصطلحي «الانكماش» و«الركود» الاقتصاديين، حيث يعرف الأول على أنه انخفاض متواصل في أسعار السلع والخدمات بسبب قلة الطلب عليها، واستمراره لمدة ثلاثين متتاليين (أي سداسي كامل)، تؤدي بالاقتماد على الانتقال من مرحلة «الانكماش» إلى مرحلة «الركود»، الذي يعتبر أي الركود- عن هبوط في «النمو الاقتصادي» أو انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، ممّا يعكس انخفاض الدخل الحقيقي للدولة وزيادة نسب البطالة... إلخ (الباحث: عقبة عبد اللاوي).

(٦٠) قدي، المصدر نفسه، ص ١٩.

وهو ما جعل صندوق النقد الدولي يراجع توقعاته بخصوص العام ٢٠٠٨، إذ عاد بمعدلات النمو العالمية المتوقعة إلى نسبة ٣,٨ بالمئة، وهو أدنى معدل خلال عقدين من الزمن. وقد أبدى وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى قلقهم من خطورة الأوضاع، ومن كونها تتطلب اتخاذ إجراءات طارئة وغير عادية^(٦١).

٥ - ارتفاع في معدلات «البطالة»

وصلت نسبة البطالة^(٦٢) في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٦,٥ بالمئة، وهي النسبة الأعلى منذ ١٤ عاماً. كما وصل معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي إلى حدود الـ ٧ بالمئة. وقد كشف استطلاع للرأي يشمل ١٥ قطاعاً اقتصادياً حيوياً في ألمانيا أن نحو ٢١٥,٠٠٠ وظيفة كانت قد أدرجت برسم الإلغاء خلال العام ٢٠٠٩. أما معدل البطالة في بريطانيا، فقد ارتفع إلى ٥,٧ بالمئة مقابل ٢,٥ بالمئة في الربع الأول من العام ٢٠٠٨^(٦٣).

خاتمة

في الختام، نعيد التذكير بأننا، من خلال هذه الدراسة، تناولنا بالتحليل حزمة الدراسات الاقتصادية التي نشرت على صفحات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية هذه، التي عكف معدوها على دراسة موضوع «الأزمة المالية العالمية» الراهنة، في الفترة ما بين صيف العام ٢٠٠٧، بدايات تشكّل أشرط وإرهاصات الأزمة الراهنة، إلى غاية نهايات العام ٢٠١٠، نهاية العقد الأول من الألفية الراهنة. ونؤكد أن كل ما ورد فيها كان تحت سقف نمط «النقد الإغنائي» (وليس النقد الإلغائي)، وبمرتجى تمحيص نوعية تلك المساهمات العلمية، وقياس مدى جودتها ونسب القيم العلمية والمعرفية المضافة التي قدمها أولئك الباحثون، وقدمتها المجلة في خدمة الفكر الاقتصادي وصنّاع السياسات الاقتصادية العالمية والعربية ■

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٦٢) للتوسع حول مفهوم البطالة، انظر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة؛ ٢٢٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨).

(٦٣) مراد، «الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية (ملف): الأزمة المالية العالمية.. تأمل ومراجعة»، ص ١٧.